الفصل الثاني عشر

التعاون العربي في شـــؤون البيئـة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

نظرة عامة

يوجد ارتباط وثيق بين البيئة والتنمية المستدامة، فعندما تكون الممارسات البيئية غير مستدامة ويحدث التدهور البيئي يتم استنزاف الموارد الاقتصادية ويصعب تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة والمستدامة. توفر المنطقة العربية مثالاً جيداً لهذه العلاقة التبادلية، فتتميز هذه المنطقة بأنها منطقة إيكولوجية قاحلة أو شبه قاحلة، فريدة وموحدة تمتد على نطاق واسع من المحيط إلى الخليج. يتسم الوضع البيئي في الدول العربية بالخصوصية نتيجة لعدد من العوامل التي يتمثل أهمها في زيادة معدلات الزيادة السكانية السريعة والتحضر، وارتفاع معدلات التصحر والإجهاد المائي، والتراجع المستمر لمستويات التنوع البيئي.

ينتج عن ذلك زيادة مستويات تلوث البيئة، حيث يرتفع متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في الدول العربية عن المتوسط العالمي بشكل كبير بل ويرتفع كذلك مقارنة بمتوسطة في دول صناعية كبرى. الأمر ذاته تعكسه المؤشرات الدولية ذات الصلة بتقييم الأوضاع البيئة، ومن أهمها مؤشر التلوث البيئي، ومؤشر الأداء البيئي، ومؤشر البصمة والقدرة البيولوجية، حيث تسجل عدد من الدول العربية مراتب متأخرة في هذه المؤشرات بما يُشير إلى التحديات التي تواجه الأوضاع البيئة بها.

اعتمدت الدول العربية على مواردها الطبيعية لتحقيق التنمية لقرون عديدة ثم تغيرت نظرة العالم إلى التنمية واتجه إلى اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام (2015) ومن بينها عدد من الأهداف ذات الصلة بالبيئة والتي تأخذ في الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة بموارد المجتمع وعدم استنزافها من جيل على حساب الأجيال التي تليه. ومن ثم بُذلت العديد من الجهود في المنطقة العربية للاهتمام بالبيئة بما يساعد على استدامة مصادر النمو الاقتصادي والسعي نحو تقدم على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بناءً عليه، اهتم العمل العربي المشترك بتعزيز جهود الدول العربية في مجال شؤون البيئة، حيث تم في عام 1987 تأسيس "مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة"، كما تم في عام 2018 إقرار "الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة ودليل العمل العربي الاستراتيجي للصحة والبيئة للفترة (2017-2030)". كما تتضمن أطر العمل العربي المشترك أيضاً في هذا المجال جهود أخرى من بينها إقرار "الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017-2037)"، و"الإطار المؤسسي للتعاون البيئي العربي"، و"مرفق البيئة العربي".

استناداً إلى تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة بداية من عام 2015، كثفت الدول العربية مجهوداتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالبيئة لاسيما من خلال العمل على ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامين، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المُناخ وآثاره، وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، إضافة إلى تكثيف العمل العربي المشترك في مجال مكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي. تواجه الدول العربية في سعيها لتحسين الأوضاع البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بعدد من التحديات، لعل من أهمها نقص التمويل والموارد المالية اللازمة، وغياب التنسيق الفاعل على مستوى السياسات وآليات التنفيذ، وسوء إدارة ملف الأمن المائي والغذائي، وتعرض عدد من الدول العربية إلى تطورات داخلية غير مواتية أثرت بشكل كبير على أوضاعها البيئة.

على ضوء ما سبق، يتعرض هذا الفصل إلى السياسات التي تطبقها الدول العربية في مجال البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مع نظرة على تطور مؤشرات البيئة العربية، وموقف وأداء الدول العربية في أهم الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ثم ينتهي باستعراض لأهم التحديات التي تواجه العمل البيئي في الدول العربية خلال الفترة القادمة.

خصوصية الوضع البيئي في الدول العربية

ارتفاع معدلات الزيادة السكانية والتحضر

لعبت الزيادة السكانية السريعة، وارتفاع معدلات التحضر واستمرار الدعم الكبير لقطاع الطاقة، وتغير المُناخ العالمي دوراً كبيراً في زيادة تلوث الهواء والماء والأرض والموارد البحرية في الدول العربية، حيث باتت المجتمعات الحضرية تنمو بشكل كبير في معظم الدول العربية باستثناء عدد من الدول العربية الأقل نمواً (اليمن، الصومال، القُمر). يؤدي ذلك إلى العديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء والضغط على الموارد والمرافق الحضرية، شكل (1) و(2).

نتجت زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ليس فقط من التوسع الصناعي واستخدام الوقود الأحفوري، ولكن أيضاً من النمو في عدد المركبات، وسوء إدارة حركة المرور، وعدم كفاية وسائل النقل العام، والسيارات القديمة والطرق المزدحمة، وخصوصاً في منطقة المشرق. في هذا الإطار، يرتفع متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في الدول العربية عن المتوسط العالمي بشكل كبير بل ويرتفع متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات في الدول العربية عن متوسطة في دول صناعية كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، كوريا الجنوبية، شكل (3).

كما ينتج تلوث البيئة في عدد من الدول العربية نتيجة التوسع في الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة مثل صناعات البتروكيماويات والألمونيوم والأسمدة، شجع على ذلك ارتفاع مستويات دعم الطاقة الذي شجع على الاستهلاك غير الرشيد للطاقة وعدم الاهتمام بكفاءة الطاقة سواء في وسائل النقل أو في المباني السكنية أو المصانع، حيث يمثل فاقد الطاقة الكهربائية في النقل والتوزيع أكثر من ضعف المتوسط العالمي. يمثل تلوث الهواء مشكلة بالغة الخطورة على صحة الأفراد حيث تشير البيانات الى ارتفاع معدلات الوفيات الناتجة عن تلوث الهواء في عدد من الدول العربية.

الشكل (1): معدلات التحضر في الدول العربية (%)

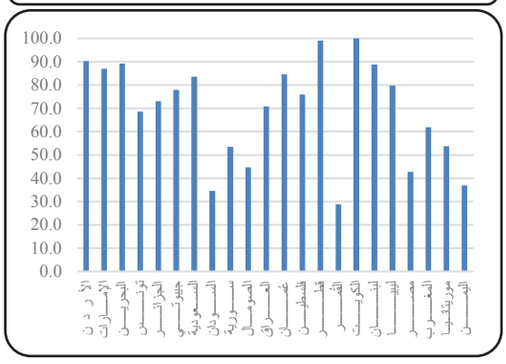

المصدر: قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الشكل (2): تطور متوسط معدلات التحضر وتوقعاتها حتى (2030)

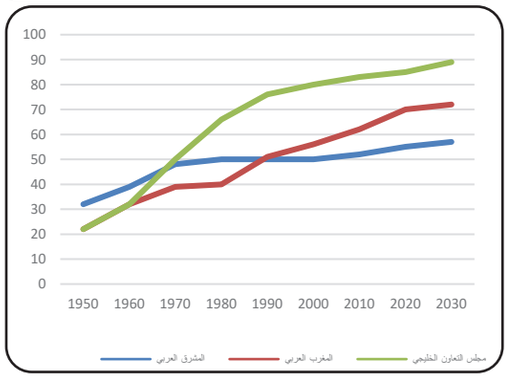

Source: Abbas El-Zein et.al, (2014).

الشكل (3): نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في الدول العربية وبعض دول العالم (2018)

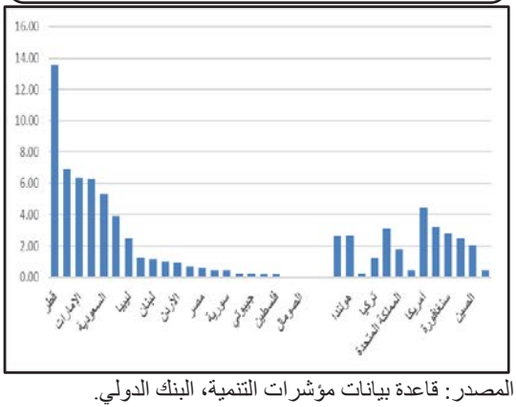

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية، البنك الدولي.

الإجهاد المائي

من جانب آخر، تعتبر الدول العربية من أكثر المناطق المُجهدة مائياً في العالم. نتيجة للنمو السكاني السريع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية انخفض نصيب الفرد من المياه العذبة، بينما ارتفع الاستهلاك. ويتراوح متوسط استهلاك الفرد بين 300-750 لتر/ شخص/ يوم، ويصنف سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أنهم أكثر الأشخاص المستخدمين للمياه في العالم. ورغم كون تحلية مياه البحر توفر الجزء الأكبر من المياه في هذه الدول، إلا أن الاستدامة يعوقها الافتقار لإدارة الطلب وآليات التسعير.

تستهلك الزراعة أكثر من 80 في المائة من المياه المتاحة في المنطقة. ونتيجة الدعم الذي يقدم لقطاع الزراعة، اتسع نطاق الزراعات المروية لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أن عدم كفاءة وسائل الاستخدام وسوء التخطيط تسبب في وجود ضغوط كبيرة على الموارد المحدودة للمياه.

ارتفاع معدلات التصحر

تتفاوت خصائص التصحر في الدول العربية من بلد لآخر سواء من حيث العوامل المسببة لها كالرياح او المياه أو التملح وغيرها، ومن حيث درجتها، من تصحر خفيف إلى حاد جداً أو من حيث المساحة المتعرضة للتصحر. تتمثل أهم عوامل التصحر في الدول العربية في انجراف التربة والرياح والمياه والتملح نتيجة تشبعها سواءً بسبب سوء الصرف الزراعي، الاستغلال الجائر للتربة والزحف العمراني وتراجع الغطاء النباتي الطبيعي نتيجة نقص المياه أو بسبب الدورة الطبيعية للجفاف وهبوط منسوب المياه الجوفية نتيجة الضخ الجائر. يتفاوت تأثير هذه العوامل ودرجة التصحر من بلد لآخر، ففي مصر يعتبر تملح الأرض وتشبع التربة من أهم العوامل التي تؤدي إلى التصحر. وتؤثر تلك العوامل بشكل كبير على إنتاجية المحاصيل الزراعية وبالتالي على معدلات الاكتفاء الذاتي منها. بلغ معدل الاكتفاء الذاتي من إجمالي إنتاج الاستهلاك من السلع الزراعية في المنطقة العربية في عام 2018 نحو 67.8 في المائة مقارنة بنحو 68.3 في المائة في عام 2017.

تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي في عام 2018 والعجز بين 37.9 في المائة و59.1 في المائة في السكر، الحبوب، والدقيق، والزيوت، والبقوليات وتراوحت ما بين 76.4 في المائة و102.8 في المائة في اللحوم، والبطاطس، والبيض، والألبان ومنتجاتها، والخضروات والفاكهة. بينما بلغت معدلات الاكتفاء الذاتي للأسماك نحو 111.5 في المائة.

هناك بعض السلع الغذائية الرئيسة مثل الحبوب والسكر والزيوت النباتية تتطلب مزيداً من الاستثمارات لزيادة الإنتاج بالتالي زيادة المتاح للاستهلاك منها، وتزيد نسبة الاكتفاء الذاتي على 70 في المائة في كل من فلسطين وسوريا والسودان وتراوحت ما بين 22.1 و57.9 في المائة في كل من الصومال وتونس والجزائر والقُمر والمغرب والعراق وتقل عن ذلك في بقية دول العالم، الجدول (1).

جدول (1): نسبة الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة في الدول العربية (2018-2015)

(%)

	2015	2016	2017	2018
الحبوب والدقيق	44.9	39.3	41.8	37.9
(القمح والدقيق)	45.0	36.3	39.4	37.7
(الذرة الشامية)	29.9	31.7	28.5	24.5
(الأرز)	48.9	54.0	53.8	45.8
(الشعير)	38.8	20.5	32.7	35.3
البطاطس	96.8	93.8	98.8	97.0
بقوليات	60.9	58.6	59.6	59.1
الخضراوات	100.6	98.3	105.7	101.2
الفواكه	102.6	103.9	108.5	102.8
سكر مكرر	51.3	51.2	43.2	38.4
زيوت وشحوم	55.5	42.8	49.8	50.9
لحوم	70.7	69.1	74.2	76.4
الأسماك	101.5	110.1	114.7	111.5
البيض	89.4	87.4	85.4	83.8
الألبان ومنتجاتها	79.0	79.9	98.2	98.2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية (2020).

أداء الدول العربية في المؤشرات الدولية للبيئة

توجد العديد من التقارير الدولية والمؤشرات التي تقيس جوانب مختلفة من الأوضاع البيئية في دول العالم. وسوف يتم استعراض عدد من هذه المؤشرات للوقوف على الوضع البيئي للدول العربية والترتيب العالمي للدول العربية في كل ما يخص البيئة، وسياسات المحافظة عليها وتنمية مواردها والتصدي للمخاطر البيئية المتنوعة التي تتعرض لها.

مؤشر التلوث البيئي

يوضح مؤشر التلوث البيئي ترتيب الدول بالنسبة لدرجة التلوث بها بناءً على مسوح يتم إجراؤها حول درجة التلوث في دول العالم وبدرجة أكثر تفصيلاً حول درجة التلوث في المدن الرئيسة. تأخذ قيمة المؤشر قيماً في مدى يتراوح بين صفر إلى 100، حيث تعني قيمة المؤشر المساوية للصفر عدم وجود أي درجة من التلوث، فيما تعني قيمة المؤشر 100 أقصى درجات التلوث، جدول رقم (2).

يتم نشر نتائج هذا المؤشر في موقع "Numbeo" المتخصص في نشر بيانات خاصة بجودة الحياة والبيئة، وتشير البيانات إلى زيادة معدلات التلوث في جميع أنحاء العالم بنسب متفاوتة، خصوصاً في الدول الصناعية والنامية التي تعاني من ضعف سياسات الحماية البيئية. بالنسبة للدول العربية، جاءت لبنان على رأس القائمة تليها مصر بأكبر نسبة تلوث في العالم العربي. حيث تفوقت لبنان على مصر بعد أن كانت تأتي في المرتبة الثانية عام 2016. وحققت عُمان أقل نسبة في مؤشر التلوث في الدول العربية.

جدول (2): مؤشر التلوث البيئي في الدول العربية (2018)

الترتيب الإقليمي	البلد	مؤشر التلوث	الترتيب العالمي
1	لبنـان	88.73	5
2	مصـر	85.56	10
3	العراق	78.83	18
4	البحرين	71.43	33
5	المغرب	70.64	36
6	تـونس	69.53	37
7	الكويت	68.69	39
8	سوريا	68.42	40
9	الجزائر	66.75	47
10	السعودية	65.09	49
11	قطـــر	61.06	59
12	الإمارات	51.15	74
13	عُمـــان	37.74	88

Source: https://www.numbeo.com/pollution/rankings_by_country.jsp

مؤشر الأداء البيئي

مؤشر الأداء البيئي العالمي هو مؤشر دولي يلخص الاداء البيئي لمعظم دول العالم "180 دولة" وتصدره جامعة "ييل" ومركز "شبكة معلومات علوم الأرض" التابع لجامعة كولومبيا بالتعاون مع عدة مؤسسات بحثية، والمنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس ومركز الأبحاث المشتركة بالمفوضية الأوروبية. وتقوم فكرة "مؤشر الأداء البيئي" على تقييم الوضع البيئي للدول وفق مجموعتين أساسيتين هما الصحة البيئية وحيوية النظم البيئية.

يمنح التقرير الدول تقييماً بالدرجات للدول حول أدائها في عشر قضايا مرجعية، تشمل العديد من الجوانب ذات الصلة من بينها في فئة الصحة البيئية: نوعية الهواء، مياه الشرب، والصرف الصحي، المعادن الثقيلة. فيما تشمل في فئة النظم البيئية: التنوع الحيوي والموائل، الغابات، المصائد السمكية، المُناخ والطاقة، تلوث الهواء، الموارد المائية، الزراعة. وتُعطى هذه القضايا وزناً حسب الأهمية، استناداً إلى 24 مؤشراً فرعياً توضح المؤشرات نقاط الضعف والقوة لدى الدول من الناحية البيئية وترتيبها مقارنة بدول العالم وتجمعات الدول المنتمية إليها.

جدول (3): مؤشر الأداء البيئي في الدول العربية (2018)

الترتيب الإقليمي	البلد	المؤشر البيئي	الترتيب العالمي
1	قطـــر	67.8	23
2	المغرب	63.47	54
3	تـونـس	62.35	58
4	الكويت	62.28	61
5	الأردن	62.2	62
6	مصـر	61.21	66
7	لبنـان	61.08	67
8	الإمارات	58.9	77
9	السعودية	57.47	86
10	الجزائر	57.18	88
11	البحرين	55.15	96
12	السودان	51.49	15
13	عُمـــان	51.32	116
14	ليبيـــا	49.79	123
15	القُمـر	44.24	146
16	العراق	43.2	152
17	جيبوتي	40.04	163
18	موريتانيا	39.24	166

Source: https://epi.yale.edu.

أصدر منتدى "دافوس الاقتصادي" في شهر يناير 2018، التقرير العاشر لمؤشر الأداء البيئي (EPI) لسنة 2018، وشمل التقرير تسع دول عربية في النصف الأول من اللائحة التي ضمت 180 دولة، بينما حلت البقية في النصف الأخير.

جاءت دولة قطر في المرتبة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) و23 عالمياً. وذلك بسبب جهودها في مجال الطاقة المتجددة. أما المغرب فاستطاعت أن تحقق تقدماً كبيراً إذ احتلت المرتبة 54 عالمياً لدورها الريادي في الطاقة المتجددة، وجاءت في المركز الثاني على مستوى المنطقة. فيما سجلت بعض الدول العربية المُصدرة للنفط مراتب متأخرة في المؤشر نتيجة اعتمادها على الوقود الأحفوري كمصدر رئيس لتوليد الكهرباء وايضاً لتحلية مياه البحر يدعم من أسعار الطاقة والمياه المنخفضة، ما يشجع على الهدر والذي يؤدي الي زيادة انبعاثات غازات الدفيئة. ولكن غالبية هذه الدول اتخذت مؤخراً إجراءات لرفع الدعم تدريجياً عن أسعار الكهرباء والوقود، جدول رقم (3).

من الملاحظ أن لبنان ورغم ما عصفت به من أوضاع بيئية بالغة الخطورة خصوصاً فيما يتعلق بإدارة النفايات في السنوات الخمس الماضية، إلا أنها تقدمت في الترتيب. حيث كانت في المرتبة 91 سنة 2014، ثم تراجعت إلى المرتبة 94 في 2016، إلا أنها عادت إلى المرتبة 67 في 2018. وجاءت تونس في المرتبة 58 عالمياً. وأظهرت نتائج تقرير الأداء البيئي العالمي لعام 2018 تقدم مصر عالمياً، حيث حققت المركز 66 عالمياً مقارنة بالمركز رقم 104 لعام 2016 متقدمة 38 مركزاً عن التقرير السابق، وتواكب مع ذلك تقدم ترتيبها على المستوى العربي، حيث جاءت مصر في المركز السادس من بين 16 دولة عربية شملها دليل المؤشر مقارنة بالمركز الحادي عشر عام 2016، وجاءت في المركز الرابع على المستوى الأفريقي مقارنة بالمركز العاشر عام 2016.

أشار التقرير إلى أن العديد من بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط تحتوي على احتياطات هيدروكربونية هائلة، غالباً ما تؤثر سلبياً على جودة الهواء والمُناخ والطاقة. كما تؤثر محطات تكرير النفط ومحطات توليد الطاقة والوقود الأحفوري على مؤشر الأداء البيئي. أوضح التقرير أيضاً خفض معظم دول العالم كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة خلال السنوات العشر الماضية، حيث قلصت 60 في المائة من قائمة دول المؤشر كثافة انبعاثات الكربون، بينما وصلت نسبة الدول المخفضة لكثافة انبعاثات الميثان وأكاسيد النيتروجين والكربون الأسود إلى 90 في المائة من الدول المصنفة.

بشكل عام، تشير تطورات مؤشر الأداء البيئي العالمي خلال العقدين الماضيين إلى حقيقة أن الصحة البيئية تتحسن مع النمو السكاني وارتفاع معدلات الدخل للفرد، في المقابل ترتفع الضغوط على حيوية الأنظمة البيئية مع سرعة ونمو المناطق الحضرية والنمو الصناعي.

البصمة البيئية والقدرة البيولوجية

يوضح هذا المؤشر مدى استهلاك الدول للموارد الطبيعية لديها وتأثير ذلك على البيئة وأضرارها لكوكب الارض. يستخدم مؤشر البصمة البيئية لحساب أنماط الاستهلاك الخاصة بدولة معينة. يوضح شكل (6)، أن البصمة البيئية لدولة قطر هي الأعلى بما يعني أنها الأكثر تأثيراً على البيئة والدولة الأكثر إصداراً للانبعاثات الكربونية)، يليها كل من الإمارات والبحرين والكويت والسعودية وعُمان لتتصدر بذلك قائمة الدول العربية من حيث الانبعاثات الكربونية. وتتخطى معظم الدول العربية المتوسط العالمي للبصمة البيئية وهو 2.75.

أما القدرة البيولوجية أو الحيوية فتتمثل فيما ينتجه النظام البيئي من مواد بيولوجية (موارد طبيعية) وقدرته على امتصاص مواد أخرى مثل ثاني اكسيد الكربون وتنقية الجو من الانبعاثات الضارة. تتمتع موريتانيا بالقدرة البيولوجية الاكبر والأقوى على مستوى الدول العربية. رغم أن معظم الدول العربية تتخطي المتوسط العالمي للبصمة البيئية، إلا أن جميعها تقع تحت المتوسط العالمي للقدرة البيولوجية وهو 1.63 ماعدا موريتانيا. ويدل هذا على أن استخدام الدول العربية للموارد البيئية وتأثيرها السلبي على البيئة هو أكثر بكثير من قدرتها البيولوجية على إنتاج موارد طبيعية معينة (موارد بيئية) تساعد على امتصاص المواد الضارة بالبيئة مثل الكربون. في هذا الإطار يتضح ارتفاع الفارق ما بين البصمتين البيئية والبيولوجية في الدول العربية لا سيما في بعض الدول مثل قطر والكويت والبحرين وعُمان والإمارات. بينما في موريتانيا فقط تتخطي القدرة البيولوجية البصمة البيئية، الأشكال (4)، (5)، و(6).

الشكل (4): البصمة البيئية للدول العربية (2018)

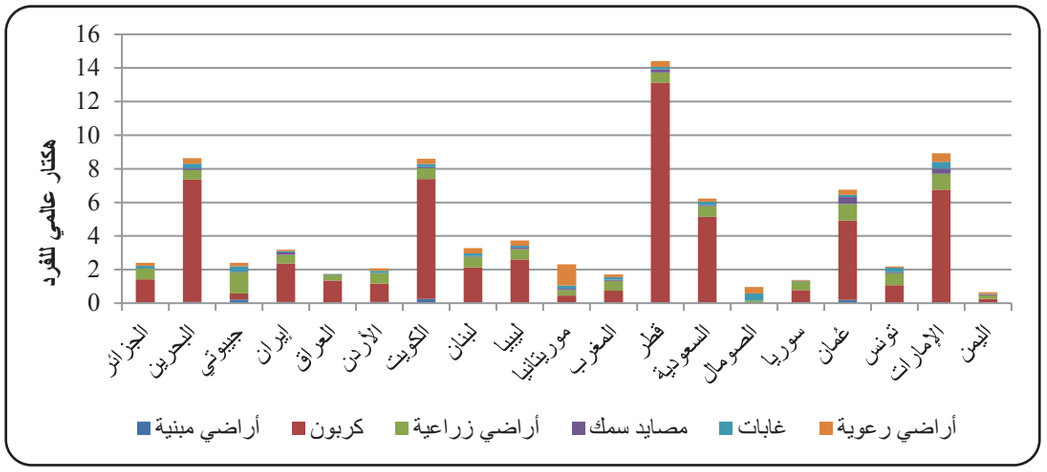

Source: Global Footprint Network (2018).

الشكل (5): القدرة البيولوجية للدول العربية (2018)

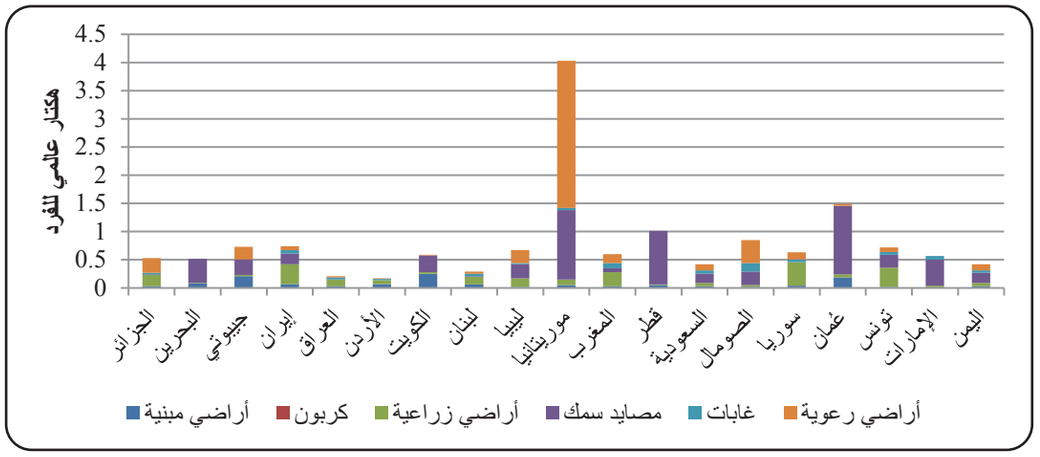

Source: Global Footprint Network (2018).

الشكل (6): البصمة البيئية والقدرة البيولوجية للدول العربية (2018)

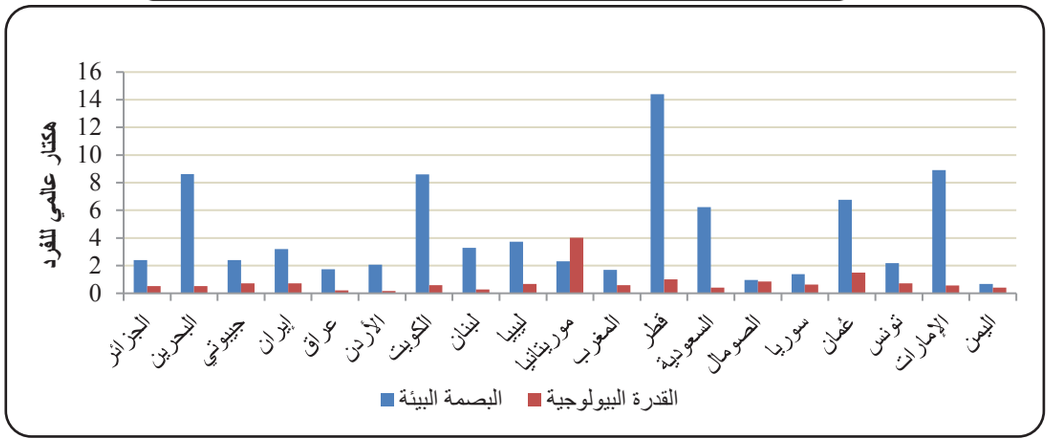

Source: Global Footprint Network (2018).

التعاون العربي في مجال شؤون البيئة

في إطار السياسات العربية المتخذة لدعم التعاون البيئي، تم إقرار الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة ودليل العمل العربي الاستراتيجي للصحة والبيئة للفترة (2017-2030) من جانب القمة العربية المُنعقدة في شهر ابريل من عام 2018.

في هذا الإطار، تم تكليف مجلس وزراء الصحة العرب، ومجلس الوزراء العـرب المسؤولين عن شؤون البيئة بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة وآليات عملها بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة.

تؤكد الاستراتيجية الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الصحية بدلاً من مجرد علاج الأمراض الناتجة عنها. هذا، وقد قام مركز منظمة الصحة العالمية الإقليمي لصحة البيئة بالتعاون مع وزارات الصحة والبيئة في السودان ولبنان وعُمان والسعودية والبحرين بتجربة استخدام "الآلية المقترحة للبدء في تنفيذ الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة على المستوى الوطني".

حددت الاستراتيجية تسع أولويات للمتابعة وهي: المياه والإصحاح، تلوث الهواء، السلامة الكيميائية، إدارة النفايات وخدمة صحة البيئة، إدارة صحة البيئة في الطوارئ، التغير المُناخي، التنمية المستدامة، سلامة الغذاء، الصحة والسلامة المهنية. وقد تركت الاستراتيجية للدول العربية الأعضاء حرية إتخاذ التدابير الوطنية الملائمة للتعامل معها حسب القدرات الفنية المتاحة في كل دولة حيث يتناسب الخطر المترتب على كل جانب من الجوانب التسعة بشكل عكسي مع المقدرة الفنية المتوفرة لكل من هذه الدول.

من جانب آخر، هناك العديد من الأطر الأخرى للتعاون العربي في مجال البيئة نذكر من بينها ما يلي:

الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية

اعتمدت الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية للفترة (2017-2037) خلال القمة العربية الثامنة والعشرين في عام 2017، وتم تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمتابعة تنفيذها. تقوم هذه الاستراتيجية على تشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والتعاون العربي المشترك على أساس الدور المحوري لقطاع تربية الأحياء المائية في تحقيق الأمن الغذائي في معظم الدول العربية. تستهدف الاستراتيجية تعظيم العائد من قطاع تربية الأحياء المائية للوصول بالإنتاج السمكي إلى نحو ستة ملايين طن بحلول عام 2037 ليصل متوسط نصيب الفرد إلى نحو 16.5 كيلوجرام سنوياً.

الإطار المؤسسي للتعاون البيئي العربي

يتمثل الإطار المؤسسي للتعاون البيئي العربي في مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الذي أنشيء عام 1987 كآلية عربية إقليمية لتعزيز التنسيق والتعاون بين الدول العربية في كافة مجالات البيئة والتنمية المستدامة، وللمجلس دور مميز في تعزيز القدرات العربية وخاصة في مجالات ترشيد استخدام الموارد والتحكم في التلوث، حيث تبنى المجلس الإعلان الوزاري العربي للتنمية المستدامة الصادر في القاهرة في شهر أكتوبر من عام 2001 مدخلاً إقليمياً متكاملاً بالتعاون مع المجالس الوزارية المتخصصة الأخرى، والمنظمات العربية والإقليمية والدولية.

وقد اعتمدت القمة العربية السادسة والعشرون المنعقدة في عام 2004 "المبادرة العربية للتنمية المستدامة" واعتمدت القمة العربية السابعة والعشرون المنعقدة في عام 2005 مخطط تنفيذ تلك المبادرة. أكدت المبادرة التزام الدول العربية بتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين[1]، وأهداف التنمية التي تضمنها إعلان الألفية[2]، وخطة تنفيذ جوهانسبرج [3] وكذلك مخرجات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[4] أخذاً في الاعتبار مبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن

[1] خطة عمل عالمية لتحقيق التنمية المستدامة تم اعتمادها من قبل المجتمع الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعروف باسم قمة الأرض، والمُنعقد في ريو دي جانيرو في البرازيل عام 1992.

[2] إعلان الألفية صادر في عام 2000 بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويطرح فيه زعماء العالم رؤية جديدة طموح وجامعة من أجل صالح الإنسانية من خلال التعهد بتوجيه ثمار العولمة نحو إفادة جميع البشر.

[3] اعتمدت الدول الأعضاء في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في سبتمبر 2020، خطة جوهانسبرغ التنفيذية التي تحدد دور كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية المستدامة في الترويج للتنمية المستدامة.

[4] مؤتمر للأمم المتحدة عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 2012، ويُعتبر المؤتمر الدولي الثالث للتنمية المستدامة الذي يهدف إلى التوفيق بين الأهداف البيئية للمجتمع العالمي، ويطلق عليه (ريو+20).

المتباينة"[5]، وتهدف المبادرة إلى التصدي للتحديات التي تواجه الدول العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك الإدارة المتكاملة للموارد، والتحكم في التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات. يمكن تقسيم أهداف واختصاصات المجلس بحسب نظامه الأساسي إلى أربعة محاور أساسية:

محور سياسي

يتضمن وضع الاستراتيجيات وتحديد المشكلات وأولويات العمل وتشجيع الدول الاعضاء على إنشاء وتعزيز الهياكل المؤسساتية وتنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية.

محور تشريعي

يتضمن وضع نظام شامل لحماية البيئة والاهتمام بوضع التشريعات والانظمة والانضمام إلى المواثيق الاقليمية والدولية.

محور مؤسسي

يهتم بتقديم التوصيات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز العمل المشترك في مجال البيئة وتنسيق جهود الدول العربية نحو تحقيق التنمية المستدامة، وإعداد تقارير دورية تقدم إلى مجلس الجامعة عن واقع البيئة والتقدم نحو التنمية المستدامة في مجالاتها الثلاثة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

محور تقني

العمل على وضع المواصفات والمقاييس وإدخال الاعتبارات البيئية في جميع الجهود الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى تشجيع أنماط الاستهلاك وتقنيات الانتاج والحد من التقنيات ذات الآثار البيئية الضارة.

كما يهتم هذا المحور بالعمل على نشر الوعي البيئي من خلال وسائل الاعلام والتعليم والبحوث للربط بين التربية والبيئة والتنمية المستدامة وذلك من خلال جمع المعلومات الخاصة بالوضع البيئي وتشجيع الأنشطة البيئية المختلفة في الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة لتيسير سبل تبادلها. وأخيراً وضع الخطط القومية لمواجهة المشاكل البيئية الطارئة والعمل على حماية الثروات الطبيعية المتجددة منها وغير المتجددة وصون التراث الحضاري العربي والإسلامي.

يتأثر عمل المجلس بطبيعة قضايا وشؤون البيئة المتشعبة وعمقها وتداخلها مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وغيرها.

يمكن استعراض أهم إنجازات المجلس فيما يلي:

على المستوى السياسي

أصبحت قضايا البيئية والتنمية المستدامة من الموضوعات المطروحة على مؤتمرات القمة العربية. هذا بالإضافة إلى توحيد الرؤى العربية بشأن قضايا البيئة والتنمية المستدامة من خلال اعتماد "مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية" والإعلانات الوزارية العربية التي صدرت في هذا الخصوص، وتنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية وخصوصاً في مؤتمرات الأطراف المتعلقة بالاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة.

على المستوى المؤسسي

تحول مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ليشمل مجال عمله التنمية المستدامة تماشياً مع المتغيرات العالمية التي عرفها المجلس، علاوة على العمل على إيجاد الآليات المناسبة لتحقيق هذا التحول، بما يستوجب انفتاح تعاون المجلس مع العديد من المنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية ومنظمات المجتمع المدني وفتح باب التعاون والشراكة مع بعض الدول كاليابان والصين ودول أمريكا اللاتينية.

على المستوى التشريعي

تعديل النظام الأساسي للمجلس بما يتماشى مع المستجدات الدولية والإقليمية، ودفع الدول إلى وضع وتطوير تشريعاتها الوطنية في مجالات البيئة والتنمية المستدامة، وكذلك دفع الدول إلى التوقيع والتصديق والانضمام للاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة والتزام بتنفيذها.

[5] عرف هذا المبدأ principle of common but differentiated responsibility منذ اتفاق ستوكهولم في عام 1972 ويتضمن أن حماية البيئة تُعد "مسؤولية مشتركة" لكافة البشرية؛ لكن مشاكل البيئة في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة. وقد استخدم هذا المبدأ بشكل رسمي في اتفاقية باريس لتغير المُناخ ودعا الدول المتقدمة إلى ضرورة المبادرة أولاً في تخفيض الانبعاثات، وتقديم الدعم المالي والفني للدول النامية؛ بينما على الدول النامية أن تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر.

على المستوى التقني

مر برنامج العمل البيئي العربي للمجلس بعدد غير قليل من التعديلات، في المنطلقات، وفي عدد البرامج، وفي مجالاتها، وفي الأسلوب الذي صيغت به، بل وفي أسلوب تنفيذها. ويشمل البرنامج حزمة من البرامج الانتقائية التي تعكس تقديراً لأولويات القضايا البيئية على المستوى العربي.

أشرف على تنفيذ البرنامج لجان تسيير برامج المجلس ذات الأولوية. ويتم تنفيذ أنشطة البرنامج من خلال مبدأ الشراكة في التنفيذ، وبالتنسيق والتعاون مع بعض الدول العربية التي استضافت بعض الأنشطة، وكذلك مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية المتخصصة التي وفرت دعمها الفني، كما وفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعمه المادي وكذلك المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة لتعزيز مشاركة خبراء الدول العربية في هذه الفعاليات.

استهدف برنامج العمل البيئي العربي تعزيز القدرات العربية وتبادل الخبرة والمعرفة وشمل إعداد الدراسات والأدلة الاسترشادية وعقد حلقات العمل والدورات التدريبية وتركزت حول مجالات مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والتنوع البيولوجي والمياه، الصناعة والبيئة، والتوعية والتربية البيئية، والمستوطنات البشرية، وتكوين وتنمية الموارد البشرية.

مرفق البيئة العربي

بناء على اقتراح وزارة البيئة اللبنانية خلال اجتماع المجلس التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الذي عُقد في بيروت في عام 2003 قرر المجلس إنشاء مرفق البيئة العربي. يأتي في مقدمة أهداف المرفق استقطاب الموارد المالية للبرامج البيئية وبرامج تعزيز التنمية المستدامة في كافة أرجاء المنطقة العربية.

يستقطب مرفق البيئة العربي، من ضمن مهامه، برامج تعزيز القدرات وسياسة التأهيل والأطر التشريعية والمؤسساتية والتحفيزية. إضافة إلى ذلك، يعتمد على الاستثمارات الخاصة والعامة لتغيير الاتجاهات السلبية لتدهور البيئة. كذلك يشجع مرفق البيئة العربي التعاون بين المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية ويدعم التقدم التكنولوجي والتحديث في العالم العربي.

كما يدعم مرفق البيئة العربي البرامج والمشاريع التي تشجع على إيجاد نظام بيئي متطور مع المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة. دخل النظام الأساسي للمرفق حيز النفاذ في يناير 2020 بعد توقيع وتصديق ثمان دول عربية، ويجرى الإعداد حالياً للإعلان عن قيام المرفق الذي يتخذ من بيروت مقراً له.

البيئة والتنمية المستدامة في الدول العربية

اعتمدت دول العالم خطة عمل أهداف التنمية المستدامة 2030 في عام 2015، ومنذ ذلك الوقت، شرعت جامعة الدول العربية في التنفيذ عبر عدد من الهياكل والأطر المؤسسية كل فيما يخصه. في هذا الإطار، تسعى الدول العربية إلى تنفيذ خطة عمل أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال الاستراتيجيات والمبادرات المعتمدة من قبل الأجهزة التشريعية العربية بالشراكة والتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة وبالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة.

يوجد عدد كبير من الاستراتيجيات والأطر العربية في مختلف القطاعات، من بينها: "الاستراتيجية العربية للأمن المائي العربي "2010- 2030"، و"الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين"، و"خطة العمل الإطارية العربية للتعامل مع قضايا تغير المُناخ"، و"الإطار التنفيذي للبُعد البيئي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية"، علاوة على "استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة" و"البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي"، و"إطار خارطة طريق الاستثمار في الاقتصاد الأخضر للمنطقة العربية".

تجدر الإشارة إلى أن العديد من هذه الاستراتيجيات الإقليمية قد وضعت قبل اعتماد أهداف التنمية المستدامة بزمن طويل وذلك بهدف التعامل مع أولويات المنطقة العربية وخصوصيتها. وبعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر أصبح هناك اهتمام خاص بأربعة أهداف ذات بعد بيئي مباشر، هذا بالإضافة إلى التشابكات غير المباشرة مع باقي الأهداف. وتتمثل الأهداف ذات البعد البيئي المباشر فيما يلي:

الهدف (12): ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامين

يعني هذا الهدف بمعالجة أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة ولبلوغ هذا الهدف يجب التحول من الاكتفاء بالنمو الاقتصادي الي التركيز على نهج التنمية المستدامة وتعبئة القطاع الخاص وتنظيمه لدعم هذا التحول واشراك جميع المجتمعات والافراد في إرساء فكر جديد. شهدت المنطقة العربية زيادة في نصيب الفرد من الاستهلاك بنسبة أكثر من 60 في المائة خلال الفترة (1990-2017)، بسبب ترسخ الأنماط غير المستدامة في الاستهلاك والإنتاج وطبيعة الهياكل الاقتصادية، ونظم الإنتاج والتقنيات والاطر المؤسسية. تتمثل العوائق الرئيسة لبلوغ وتحقيق هدف ضمان أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين في المنطقة العربية في:

- عدم حدوث تغيير جذري وشامل في أنماط الاستهلاك أو الإنتاج وعدم التحول نحو نموذج جديد للنمو الاقتصادي والتنمية.
- الاعتماد الاقتصادي الشديد على استخراج واستنزاف المواد الطبيعية.
- التكاليف المرتفعة للتقنيات الجديدة في الإنتاج والاستهلاك. مما يحد من قدرة عدد من الدول العربية على تبني الأساليب المستدامة والفعالة للإنتاج والاستهلاك.
- نقص الكفاءة في تدابير الدعم والتسعير واسترداد التكاليف.
- قلة التثقيف والوعي بين المواطنين.

يُشار إلى أن الدول العربية سعت في عام 2009 أي قبل اعتماد أهداف التنمية المستدامة بنحو ست سنوات إلى التحرك باتجاه تحقيق هدف استدامة الإنتاج والاستهلاك، حيث اعتمد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة "الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين"، والبرنامج العشري العربي للاستهلاك والإنتاج المُستدام الذي يهدف إلى تعزيز مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدام في المنطقة العربية من خلال تشجيع استخدام المنتجات والخدمات صديقة للبيئة التي تكفل حمايتها، والحفاظ على المياه والطاقة فضلاً عن غيرها من الموارد الطبيعية، ويهدف في الوقت نفسه إلى القضاء على الفقر وتعزيز أسلوب الحياة المستدامة.

ويتم العمل حالياً على تطبيق مزيد من الإجراءات بهدف إزالة القيود ومنح التسهيلات لرجال الأعمال للاستثمار في هذا المجال وزيادة وعي وإشراك الوزارات المختلفة مثل وزارات: التربية والتعليم، الطاقة، الصحة، والعمل كذلك على كسب الدعم السياسي لإدراج الاهتمام بفكرة الاقتصاد الدائري (Circular Economy) ضمن خطط الدول لتفادي استنزاف الموارد الطبيعية، الإطار رقم (1).

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المُناخ وآثاره

يُعتبر تغير المُناخ حالياً من أخطر المشكلات الكونية والبيئية التي تواجه العالم بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص حيث إن الدول العربية من أكثر الدول تأثراً بالتغير المُناخي، خاصة فيما يتعلق بالجفاف واختلاف مواسم المطر وذلك يسبب ضرراً كبيراً على فئات عدة أهمها المزارعين. وأيضاً الجدير بالذكر أن منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تطل عليها عدد من الدول العربية تُعد حالياً "منطقة ساخنة" بفعل التغيرات المُناخية.

لمواجهة التغييرات المُناخية في العالم بشكل عام، ألزمت اتفاقية الأمم المتحدة، المجتمع الدولي بتقديم مبالغ مالية للدول النامية لمواجهة التغيير المُناخي لديها فيما يسمي بتمويل المُناخ (Climate finance). يوضح الشكل (9) نصيب الدول العربية من تمويل المُناخ ويتضح منه أن المغرب ومصر حصلا على النصيب الأكبر من هذا التمويل. يُوجّه هذا التمويل لنوعين من السياسات التي تستخدم لمواجهة التغييرات المُناخية. إما سياسات التكيف (Adaptation policies) (التكيف مع مظاهر تغيير المُناخ)، أو سياسات التخفيف (Mitigation Policies) (التخفيف من حدة أضرار التغيير المُناخي)، ويوضح الشكل (8) نسبة اتجاهات التمويل المُناخي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لكلا النوعين.

أيضاً هناك هيئات ومؤسسات عالمية متنوعة معنية بأمور البيئة وهي التي تمول المشروعات الخاصة بتغيير المُناخ. وعلى رأس هذه المؤسسات صندوق التمويل الأخضر (Green Climate Fund (GCF)) الذي تم إنشاؤه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيير المُناخي لمساعدة الدول النامية على تبني سياسات التكييف والتخفيف لمواجهة التغيير المُناخي. يلاحظ أن 79 في المائة من إجمالي التمويل يأتي عن طريق صندوق التكنولوجيا النظيفة (وهو أحد الممولين الرئيسين التابع لصندوق الاستثمار المُناخي وصندوق المُناخ الأخضر).

إطار (1):
مفهوم الاقتصاد الدائري وعلاقته بالبيئة وكفاءة استخدام الموارد

الاقتصاد الدائري (Circular economy) هو نظام اقتصادي يهدف إلى القضاء على الهدر والاستخدام المستمر للموارد من خلال إعادة الاستخدام والمشاركة والإصلاح والتجديد وإعادة التصنيع وإعادة التدوير بما يشكل حلقة مغلقة. يقلل هذا النظام من استخدام مدخلات الموارد إلى الحد الأدنى ويخفّض انبعاثات النفايات والتلوث وانبعاثات الكربون. يهدف الاقتصاد الدائري إلى الحفاظ على استخدام المنتجات والمعدات والبنية التحتية لفترة أطول وبالتالي تحسين إنتاجية هذه الموارد. جرى تحديد مكوّنات واستراتيجيات نموذج الاقتصاد الدائري في مطلع ثمانينات القرن الماضي، ثم تطور المفهوم بشكل كبير مع التطبيق من خلال المراجعات المستمرة لمكوناته. فعلى سبيل المثال فإن منهجية الاقتصاد الدائري كانت تقوم فقط على إدارة النفايات، بما فيها الجمع والفصل والتدوير وإعادة الاستخدام، إلا أنها تطورت حالياً لتتبنى أيضاً التصميم الأمثل للمنتجات وتقليل الاستهلاك والإدارة المستدامة للموارد. يختلف هذا المفهوم عن مقابله التقليدي الذي يعرف بالاقتصاد الخطي (Linear economy)، الذي يتبنى أسلوب "الاستخراج، التصنيع، الاستخدام، النفايات". يتضح من ذلك أن الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري يحقق استخدام الموارد بأفضل طريقة متاحة لأطول وقت ممكن. فكلما جرى تناقل الموارد عبر عمليات المعالجة المختلفة، أو من خلال إعادة الاستخدام أو الإصلاح أو إعادة التصميم أو إعادة التصنيع، قلت الحاجة إلى مواد خام جديدة، وتناقصت كمية النفايات.

شكل (7): الاقتصاد الخطي

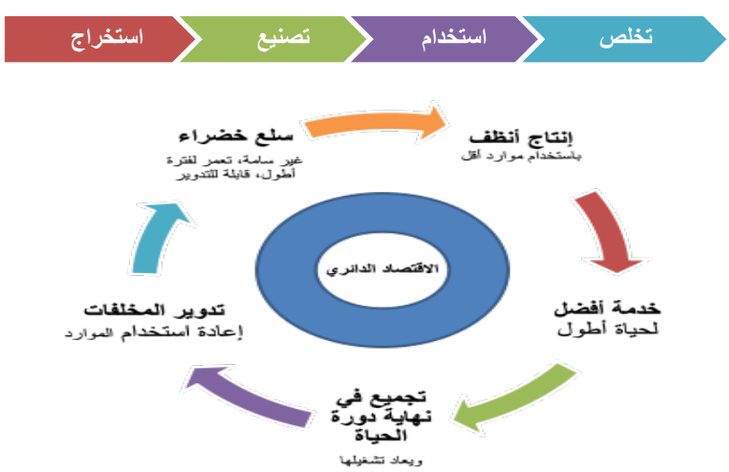

الشكل (8): اتجاهات تمويل المُناخ (مصادر التمويل وتوزيعه على سياسات التخفيف والتكيف)

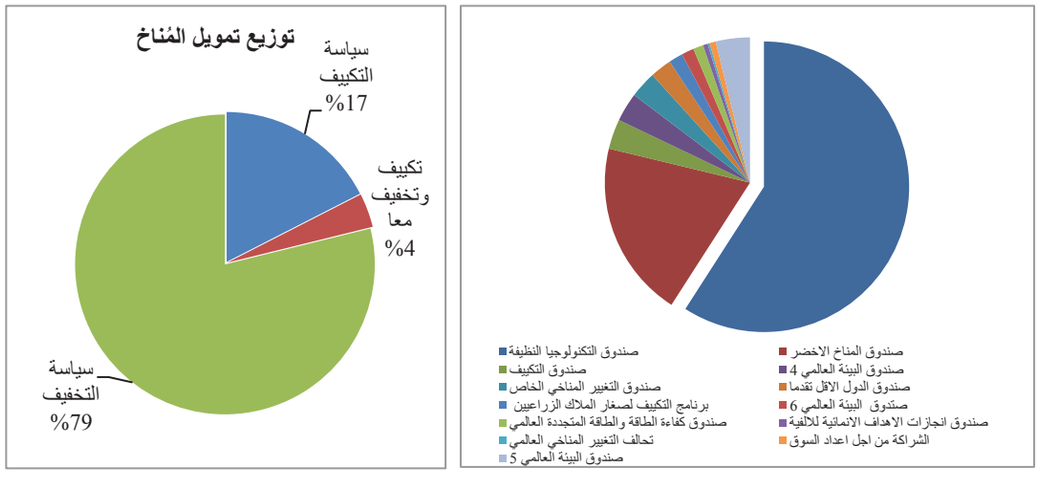

المصدر: Climate Funds Updates

الشكل (9): توزيع تمويل المُناخ للدول العربية

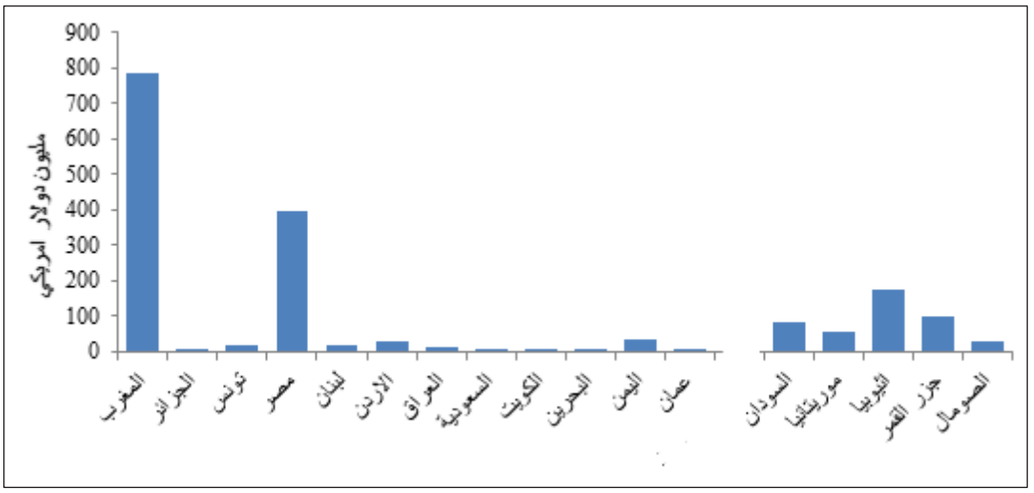

المصدر: Climate Funds Updates

من جانب آخر، تعمل الدول العربية على تنسيق مواقفها التفاوضية فيما يتعلق باتفاقات المُناخ الدولية بهدف دعم القضايا المرتبطة البيئة في الدول العربية، الإطار رقم (2).

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

يعني هذا الهدف بالمحافظة على المناطق البحرية والموارد الطبيعية وضمان استخدامها على النحو الأمثل والتأكد من تماسكها وفاعلية إدارة مواردها لاستدامتها والمحافظة عليها.

تطل المنطقة العربية على البحر الأبيض المتوسط الذي يصنف كأكبر بحر قاري في العالم ويتميز بتنوعه البيولوجي البحري حيث يضم 17000 نوعاً بيولوجياً. رغم ذلك يستقبل البحر الأبيض المتوسط نحو 7 في المائة من النفايات البلاستيكية العالمية[6]. كما تطل المنطقة على البحر الأحمر وخليج عدن الذين يتميزان بارتفاع الإنتاجية السمكية ودرجة الحرارة والملوحة ويدعم ذلك العديد من النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية والشعاب المرجانية حيث يتوفر حوالي 1200 نوعاً من الشعاب المرجانية، والشقق الطينية والرملية.

حققت المنطقة العربية تقدماً ملحوظاً في إنشاء مناطق المحميات البحرية خلال عام 2017 حيث بلغت مساحة المحميات البحرية 27.63 في المائة، رغم ذلك لا تزال أقل من المعدل العالمي الذي يبلغ 44 في المائة. في هذا الإطار، يمثل النمو الاقتصادي، والتوسع العمراني، وعدم الاخذ في الاعتبار النظم الايكولوجية البحرية والساحلية، بالإضافة إلى عدم الكفاءة في التخطيط والتنسيق على المستوي الإقليمي، ومحدودية البيانات الخاصة بمخزون الأسماك في الدول العربية، والافتقار إلى القدرة لمواجهة ورصد الصيد الجائر أهم معوقات التقدم في سبيل الوصول إلى المعدل العالمي لمساحة المحميات البحرية. يتطلب ذلك الربط بين السياسات لدعم الإدارة المستدامة للبيئة البحرية وحمايتها، ودمج حماية البيئة البحرية في الخطط الوطنية واستراتيجيات التنمية العمرانية وإدارة المصائد السمكية في جميع البحار المحيطة بالمنطقة العربية، وزيادة الحماية للمناطق البحرية. علاوة على سن القوانين والعقوبات التي تمنع إلقاء المخلفات البلاستيكية في البحار، وزيادة التعاون والتنسيق بين دول الجوار لمراقبة البحار والمياه الإقليمية.

[6] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية (ESCWA)، "التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020".

الهدف 15: حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي

تعتبر المنطقة العربية من المناطق الغنية بالتنوع الإيكولوجي، إلا أن ذلك التنوع يتراجع بشكل مستمر نتيجة زيادة التصحر وتدهور الأراضي والنظم الايكولوجية مما يؤثر سلباً على صحة الإنسان ورفاهيته. لذلك من الضروري إدارة الأراضي على نحو مستدام والتخطيط الإقليمي والاستراتيجي للغابات والمناطق الطبيعية وعكس المسار الحالي لوقف التدهور.

ويعني هدف حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي بحفظ وترميم النظم الإيكولوجية سواء البرية أو المياه العذبة الداخلية، والغابات والأراضي الرطبة والجبال، وتعزيز الإدارة المستدامة لجميع الغابات وترميم المتدهور منها، إضافة إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي وحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها، وإدخال النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والعمليات الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر.

في الوقت الراهن، تعاني المنطقة العربية من تراجع التنوع البيولوجي نتيجة لتدهور النظم الإيكولوجية وفقدانه مما يؤدي الى زيادة التصحر وتدهور الأراضي كذلك التوسع العمراني وبالطبع فإن حماية التنوع البيولوجي لا تزال عند أدني مستوى بالمقارنة مع المستوى العالمي وهذه العوامل تؤثر على صحة الإنسان وتحقيق رفاهيته، كما يلاحظ أن هناك تراجع أيضاً في مساحة الغابات بمقدار 25 في المائة نتيجة لتراجعها في عدد من البلدان الأقل نمواً مثل القُمر، الصومال، السودان.

من جانب آخر، تُعد المنطقة العربية أكثر المناطق تضرراً بالعواصف الرملية والترابية حيث تأثرت العديد من الدول مثل الإمارات، والأردن، وتونس، والجزائر وغيرها من الدول بمثل هذه العواصف. كما تعد المنطقة العربية منطقة شديدة الجفاف حيث تضم 92 في المائة من الأراضي القاحلة بالرغم من قلة الأمطار وتقدر التكلفة الاقتصادية لتدهور الأراضي في المنطقة العربية نحو 9 مليار دولار[7].

كما تعاني الدول العربية من عدم توفر بيانات لقياس التقدم المحرز في تحقيق المقاصد الخاصة بهذا الهدف والمتعلقة بإدماج النظم الإيكولوجية في عمليات التخطيط الوطني، واستراتيجيات الحد من الفقر وهذا بسبب ضعف السياسات العامة الرامية لتحقيق الهدف (15). يتوقع أن يتحسن قياس التقدم المُحرز في وقف فقدان التنوع البيولوجي في المتقبل في ظل توقيع جميع البلدان العربية قد وقعت على الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. كما أن معظمها قدم استراتيجيات وخطط عمل وطنية لدعم التنوع البيولوجي، بينما لا يزال هناك ثغرات في تقييم تدهور الأراضي وتجارة الأحياء البرية غير المشروعة. يشكل تدهور الأراضي والتصحر تهديدين رئيسين للتنوع البيولوجي والأمن الغذائي وسبل العيش. لذلك ينبغي إيلاء الاهتمام بهذا الأمر في عمليات جمع البيانات وتحديد الأهداف لغرض متابعة التقدم في هذا الهدف.

تتمثل أهم معوقات التقدم في تحقيق هذا الهدف في:

- نقص المعلومات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية.
- زيادة الضغوط الحالية على التنوع البيولوجي بسبب الأوضاع الداخلية في بعض دول المنطقة.
- سوء تنظيم الأنشطة البرية والتوسع العمراني بدون التخطيط الجيد.
- نقص الالتزام على مستوى السياسات والاستثمار المحدود في حماية التنوع البيولوجي.

يتطلب ما سبق الاهتمام وزيادة الوعي بأهمية التنوع البيولوجي وإدراك خطورة تدهور الأراضي وفقدان الغابات، بالإضافة إلى الاستثمار في مناطق المحميات الطبيعية، واستحداث نظم التخطيط لتكون أكثر مراعاة للتنوع البيولوجي.

[7] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية (ESCWA)، "التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020".

إطار (2) :

موقف الدول العربية في مفاوضات وقضايا تغير المُناخ

تعمل الدول العربية وفق خطة عمل عربية للتعامل مع قضايا التغير المُناخي تستهدف زيادة قدرة الدول العربية على اتخاذ التدابير الملائمة للتعامل مع قضايا التغير المُناخي على نحو يقلل من انعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبما ينسجم ومتطلبات التنمية المستدامة في المنطقة العربية. تعمل خطة العمل على تحقيق الحد من أخطار التغير المُناخي والاستعداد لمجابهة الآثار المحتملة له من خلال برامج التخفيف والتكيف، والمحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية وتأمين مستوى معيشي لائق للمواطن العربي، وتعزيز وتيرة التنمية المستدامة في الدول العربية، علاوة على دعم بناء القدرات المؤسساتية الوطنية والإقليمية للتعامل مع قضايا التغير المُناخي ومجابهة الكوارث، إلى جانب توفير الظروف المواتية لحفز التعاون الإقليمي والدولي اللازم لمساندة البرامج الوطنية.

تُركز المواقف العربية في مفاوضات تغير المُناخ الدولية على عدد من النقاط من بينها:

1- تحديد الخطوط الحمراء في النصوص التفاوضية والتي قد تؤثر على مصالح الدول العربية وحقوقها في التنمية، وهي: التنوع الاقتصادي، الدعم المالي والتقني، الإجراءات ووسائل التنفيذ، تأثيرات تدابير الاستجابة.

2- تحديد الأولويات القصوى التي لا يمكن التخلي عنها في النصوص التفاوضية أو البلاغات التي تقدم لأمانة الاتفاقية باسم المجموعة العربية، والاتفاق على الأمور الأخرى التي يمكن المرونة بشأنها مع الدول والمجموعات الإقليمية الأخرى في نطاق المصالح المشتركة.

3- التنسيق مع المجموعات الإقليمية الأخرى، من منظور تحقيق الأهداف المشتركة، قبل وأثناء المفاوضات وفي تقديم التقارير والبلاغات، مع التمييز بين التقارير والبلاغات.

4- أن يكون التفاوض حول الانبعاثات في حد ذاتها وليس مصدرها وأن تشمل انبعاثات جميع الغازات الدفيئة وعدم حصرها على انبعاثات الكربون.

5- العمل على تفعيل المنتدى المعني بتأثير تنفيذ تدابير الاستجابة ليخدم اتفاق باريس، والتأكد بأن يؤخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية لتدابير الاستجابة في جميع القرارات الصادرة.

6- رفض إدخال مفاهيم أو مصطلحات جديدة خلال المفاوضات والتي قد تؤدي إلى إعادة التفاوض من جديد على مفاهيم واردة في "اتفاق باريس".

7- التمايز بين الدول الصناعية والدول النامية في تقديم ومحتوى التقارير، والتمسك بأن تكون آلية تيسير التنفيذ وتعزيز الالتزام (المادة 15) شفافة وغير اتهامية وغير عقابية وتأخذ بالاعتبار التباين ما بين الدول المتقدمة والدول النامية.

8- مراعاة ألا تؤثر مراجعة محتوى التقارير والمساهمات الوطنية المقدمة على حقوق الدول العربية في التنمية.

9- الترابط بين الموضوعات المختلفة عند مناقشتها، وأن يكون سير المناقشات بصورة متوازنة.

10- عدم استخدم الوثائق غير الرسمية (Informal documents) كأساس لنص تفاوضي.

11- عدم قبول أي أعباء أو التزامات إضافية تحد من الخطط التنموية للدول العربية.

12- رفض أي نوع من إصدار التعليمات أو التوجيهات بشأن سير "حوار تالانوا".

13- النظر إلى الفقرة المتعلقة بالدرجة ونصف مئوية في تقرير الهيئة الحكومية الدولية لتغير المُناخ (IPCC) على أنها عملية جرد مبسطة ومعلومات يمكن الاستفادة منها ولكن رفض تضمنها لتوجيهات إلى الدول لتعيد نظرها في مساهمتها الوطنية (رفض التوجيهات المحرجة سياسياً).

14- التأكيد على المادة 4.7 والتي تتحدث عن الفوائد المشتركة بين التكيف والتخفيف (مشاريع للتكيف لها تأثير إيجابي على التخفيف).

15- الدخول المبكر حيز التنفيذ ليس معناه البداية المبكرة للتنفيذ.

16- عند طرح أرقام للمناقشة بشأن التخفيف لا بد أن يقابلها طرح التزامات مقابلة بشأن حجم التمويل؛ وأن تكون الأرقام المُقدمة وفقا للظروف الوطنية.

التحديات التي تواجه الدول العربية في مجال البيئة والتنمية المستدامة

تواجه الدول العربية عدداً من التحديات تؤثر على أدائها في مجال البيئة بشكل عام ذلك على النحو التالي:

1. تراجع الأوضاع البيئية في الدول العربية التي تشهد أوضاعاً داخلية غير مواتية، وأهمية إجراء تقييم للأوضاع البيئية في هذه البلدان وتأثيراتها على قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.
2. ضعف التمويل المُخصص لمواجهة تداعيات تغيير المُناخ، وظاهرة الاحتباس الحراري في الدول العربية.
3. استمرارية أنماط الإنتاج والاستهلاك التي تؤدي إلى الهدر المستمر للموارد الطبيعية وتلوثها وهو ما يُضعف قدرة هذه البلدان على التحول نحو الاستدامة البيئية.
4. فقدان الأمن المائي بسبب ندرة المياه، وعدم كفاءة استخدامها، والتجاذب في استخدامات المياه بين التنمية والاستخدام البشري من أجل الحياة والبقاء، وما يفرضه ذلك من تداعيات سلبية على قدرة الدول العربية في الحفاظ على البيئة.
5. سوء إدارة ملف الامن الغذائي في المنطقة العربية، وأهمية تفعيل آليات التكامل الاقليمي لضمان توفير الغذاء والقضاء على الفقر.
6. عدم التركيز على اقتصاديات البناء ووسائل خفض تكاليفه وتحقيق تنمية حضرية مستدامة عن طريق إعادة تخطيط المدن والاستثمار العقاري الموجهة نحو توفير السكن اللائق للجميع، مع إيجاد مواصفات ومعايير بناء عربية موحدة. مع المحافظة على التراث الحضري والأبنية التراثية.

من جانب آخر، تواجه الدول العربية تحديات على صعيد قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالبيئة، وذلك على النحو التالي:

1. الافتقار إلى التنفيذ المتكامل لخطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، فإدارة العملية التنفيذية على المستوى الاقليمي تعاني من التشتت وعدم التماسك، وهو ما يحفز النظر في اعادة هيكلة الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على المستوى الاقليمي لضمان التنفيذ المتكامل الذي يحتاج إلى تنسيق عال بين القطاعات أفقياً ورأسياً، وينعكس عدم التنسيق والتكامل على المستوى الوطني وكذلك على المستوى الاقليمي.
2. تحديات فيما يتعلق بالمعلومات والبيانات والمؤشرات ذات العلاقة، رغم كون المنطقة العربية كانت سباقة في إجازة حزمة من المؤشرات لقياس تنفيذ التنمية المستدامة. ففي سنة 2009 تم تكليف إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات بإصدار كتيب يتضمن 83 مؤشراً للبيئة والتنمية المستدامة. وقام الفريق العربي المعني بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة بتقييم عملية التطبيق. وبناءً عليه، تم تقليص عدد المؤشرات من 83 مؤشراً إلى 44 مؤشراً مع توضيح اللبس في المفاهيم والمصطلحات. كما تمت موائمة هذه المؤشرات مع المؤشرات التي تم اعتمادها دولياً، فاتضح أن هناك 9 مؤشرات من ضمن 44 متطابقة مع بعض مؤشرات التنمية المستدامة المعنية بالبيئة والموارد الطبيعية ولكن بتفاصيل أقل أو وحدات قياس مختلفة. بناءً عليه، تواجه الدول تحديات في قدرات أجهزة الإحصاء في جمع البيانات وحساب المؤشرات.
3. نقص الموارد المالية والتمويل حتى للمشروعات المحدودة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.
4. نقص القدرات المؤسسية والقوانين والتشريعات المعنية بالاستدامة، والأطر المؤسسية التي تسهم في الرصد والإبلاغ.
5. محدودية استخدام التقنيات الخضراء والحديثة وضعف الميزانيات المرصودة للبحث العلمي بصفة عامة والبحث العلمي التطبيقي بصفة خاصة.
6. محدودية الموارد البشرية المؤهلة، إضافة إلى العقل الجمعي المتسم بعدم الاكتراث بقضايا الاستدامة، وهو ما يتطلب تغيير سلوك وأنماط الإنتاج والاستهلاك، والتركيز على نشر الوعي وتنمية القدرات لتحقيق ذلك.
7. عدم ربط اتخاذ القرار بالعلم والمعرفة.